بيـروت، فـي: ٢٠٢٦/٧/٢٣
رقـم الصـادر: ١٨٨٢/م.ص.
رقم المحفوظات: ٧٥/ش.ن – ١٤١٠/د/٢٠٢٥

دولـــة رئيس مجلس النـــواب

الموضوع: السؤال المُقدّم من النواب السادة حليمة القعقور، بولا يعقوبيان وياسين ياسين، حول آلية وأسباب التأخير في تعيين نواب حاكم مصرف لبنان وتعيين أعضاء لجنة الرقابة على المصارف.

المرجـع: إيداع رئاسة مجلس النواب ٣٩٣/س تاريخ ٢٠٢٥/٦/٢٥ ومرفقاته.

جوابًا على السؤال المُقدّم من النواب السادة حليمة القعقور، بولا يعقوبيان وياسين ياسين، حول آلية وأسباب التاخير في تعيين نواب حاكم مصرف لبنان وتعيين أعضاء لجنة الرقابة على المصارف،

يُفيد السيد وزير المالية أنّه، وبالنسبة لتعيين حاكم لمصرف لبنان، فإنّه بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٦ نالَت الحكومة الحاليّة ثقة المَجلس النيابي حيث قامت بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٢٥ بتعيين حاكم لمصرف لبنان،

أمّا بالنسبة لنواب الحاكم وأعضاء لجنة الرقابة على المصارف، فإنّ السيد الوزير يُلفت الى أنّ مصرف لبنان هو شخص مَعنوي من أشخاص القانون العام، يَتمتّع بالإستقلال المالي ولا يَخضع لقواعد الإدارة وتَسيير الأعمال وللرقابات التي تَخضع لها مؤسّسات القطاع العام وفقًا لما جاء في المادة /١٣/ من قانون النقد والتسليف،

كما أنّ المادة /٨/ من القانون رقم ٢٨/٦٧ نصّت على إنشاء لجنة في مصرف لبنان مُستقلّة للرقابة على المصارف غير خاضعة في مُمارسة أعمالها لسلطة المصرف، وتَرتبط بها دائرة الرقابة

المنصوص عليها في المادة /٤٨/ من قانون النقد والتسليف، على أن تؤلّف من خمسة أعضاء يعيّنون بمرسوم يُتّخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية.

وعليه، فقد استُثنيَت هذه التعيينات من الآليّة التي اعتمدتها الحكومة لملء الوظائف الشاغرة في ملاك الدولة، وتمّ اعتماد الآليّة المُحدّدة في كل من قانون النقد والتسليف والقانون رقم ٦٧/٢٨ وتعديلاته،

ويضيف السيد الوزير أنّ اختيار المناسب لكل من المراكز الشاغرة استوجب الاستحصال على عدّة سير ذاتيّة تتلاءم مع مُتطلّبات الوظيفة الشاغرة كما والاجتماع بعَدد من المُرشّحين لاختيار حاكم مصرف لبنان ونوّابه الأربعة كذلك رئيس وأعضاء لجنة الرقابة على المصارف من بينهم، وأنّه بعد دراسة هذه السير الذاتيّة، تقدّم باقتراح بالتعيينات للمراكز الشاغرة وأرسلت السير الذاتيّة الى مجلس الوزراء واتّخذت القرارات المناسبة بشأنها وفقاً للأصول.

رئيس مجلس الوزراء

د. نواف سلام